

د. تيورسي محمد



الضوابط القانونية
للحرية التنافسية في الجزائر

دار
هممه

الفهرس

9	لائحة بأهم الرموز والمختصرات.....
10	Tableau des principales abréviations.....
13	المقدمة.....
23	القسم الأول.....
23	الاتجاه الليبرالي الحرّ في مواد المنافسة في الجزائر.....
23	الباب الأوّل : منطلقات أساسية لاستيعاب الظاهرة التنافسيّة.....
25	الفصل الأوّل : الإطار الفكري والقانوني للمنافسة في الجزائر.....
28	المبحث الأول : أصالة قواعد المنافسة ومسوّغات وجودها.....
29	المطلب الأول : ضرورة وجود قانون ينظّم العملية التنافسية. لماذا؟.....
29	الفرع الأول : تحديد ماهية المنافسة.....
36	الفرع الثاني : مفهوم قانون المنافسة ودواعي وجوده.....
42	المطلب الثاني : أهمّ خصوصيّات قانون المنافسة الحالي.....
42	الفرع الأول : تأرجح قانون المنافسة بين البعدين العام والخاص.....
46	الفرع الثاني : قانون المنافسة قانون براغماتيّ مستقلّ دائم التطوّر.....
50	المطلب الثالث : نطاق تطبيق قواعد المنافسة في الجزائر.....
51	الفرع الأول : من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي.....
53	الفرع الثاني : من حيث الأشخاص.....
58	الفرع الثالث : من حيث الحدود الجغرافية.....
56	المبحث الثاني : أسباب ومحددات تبني سياسة رشيدة للمنافسة.....

المطلب الأول : سياسة المنافسة (أهميتها وشروط نجاحها)	56
الفرع الأول : مفهوم سياسة المنافسة وأهميتها	57
الفرع الثاني : عوامل نجاح أي سياسة للمنافسة	58
المطلب الثاني : تباين أهداف السياسات التنافسية	73
الفرع الأول : الأهداف المشتركة لسياسات المنافسة	74
الفرع الثاني : أهم سمات ومميزات سياسة المنافسة في الجزائر	78
الفصل الثاني : الواقع الاقتصادي التنافسي في الجزائر (الخلفيات والآفاق)	85
المبحث الأول : إرهاصات بروز قانون ينظم المنافسة في الجزائر	86
المطلب الأول : مقدمات بناء الإطار التنافسي في الاقتصاد الوطني	86
المطلب الثاني : استكمال البناء الاقتصادي الحر وميلاد قانون جديد للمنافسة	92
المبحث الثاني : التوجه الحالي للمسار التنافسي في الجزائر	100
المطلب الأول : دفع المسار التنافسي وحتمية إصلاح الإطار القانوني - الهيكلية	100
المطلب الثاني : الاتجاهات الحالية للمسار التنافسي في الجزائر	106
الباب الثاني : مظاهر الحرية التنافسية في قانون المنافسة الجزائري (المبدأ العام وحدود ذلك)	111
الفصل الأول : تأصيل مبدأ حرية المنافسة	115
المبحث الأول : مفهوم الحرية التنافسية وتطورها في ظل تحرير التجارة العالمية	115
المطلب الأول : المقصود بمبدأ حرية المنافسة	115

الفرع الأول : مفهوم مبدأ حرية التنافس.....	115
الفرع الثاني : مضمون المبدأ	118
المطلب الثاني : مبدأ حرية المنافسة بين الأمس واليوم.....	124
المبحث الثاني : الطبيعة القانونية لمبدأ " حرية المنافسة".....	132
المطلب الأول : الحقّ في المنافسة ومداه الشّرعي والقانوني.....	132
الفرع الأول : مبدأ الحرية التّنافسية : مقارنة شرعية.....	132
الفرع الثاني : الحقّ في المنافسة : مقارنة قانونية.....	135
المطلب الثاني : القيمة الدستورية للحقّ في المنافسة:.....	140
الفصل الثاني : حدود مبدأ حرية المنافسة على مستوى العلاقات الثنائية.....	147
المبحث الأول : حظر الممارسات التنافسية غير المشروعة - بوجه عام -.....	148
المطلب الأول : مضمون المنافسة غير المشروعة وأشكالها.....	150
الفرع الأول : المقصود بالمنافسة غير المشروعة - بوجه عام -.....	150
الفرع الثاني : النّظام القانوني للمنافسة غير المشروعة في الاتفاقيات الدولية	159
المطلب الثاني : تمييز المنافسة غير المشروعة عن بعض الصور التي قد تختلط بها	167
المبحث الثاني : الآليات القانونية لمواجهة الممارسات التّنافسية غير المشروعة.....	174
المطلب الأول : القواعد الموضوعية للحماية من المنافسة غير المشروعة	175

175	الفرع الأول : حالة الالتزام القانوني بعدم المنافسة
184	الفرع الثاني : حالة الالتزام الاتفاقي بعدم المنافسة
195	المطلب الثاني : القواعد الشكّلية لضبط الممارسات التنافسية غير المشروعة
196	الفرع الأول : الجوانب الإجرائية في دعوى المنافسة غير المشروعة
210	الفرع الثاني : الآثار القانونية لدعوى المنافسة غير المشروعة
215	الفصل الثالث : حدود الممارسات غير التنافسية على مستوى العلاقات الجماعية
218	المبحث الأول : ردع الممارسات المقيّدة للمنافسة
220	المطلب الأول : الاتفاقات
220	الفرع الأول : تعريف الاتفاقات وأنواعها
223	الفرع الثاني : التواطؤ وشروط قيامه
243	المطلب الثاني : التعسف في استعمال القوة الاقتصادية
244	الفرع الأول : الاستغلال التعسّفي للوضع المهيمن
259	الفرع الثاني : الاستغلال التعسّفي لوضعية التبعية الاقتصادية
267	المطلب الثالث : ممارسة أسعار بيع مخفضة بسعر تعسفي
270	المبحث الثاني : مراقبة التّجميعات (عمليات التّركيز)
271	المطلب الأول : طبيعة عمليات التّركيز
277	المطلب الثاني : الآليات القانونية لمراقبتها
282	المبحث الثالث : تحديد الأسعار والحدّ من ارتفاعها كأبرز قيد على مبدأ التّحرير

- المطلب الأول : التفسير الجبري ، ماهيته ودواعيه 283
- المطلب الثاني : حالات تحديد الأسعار في القانون الجزائري والجزاء المترتبة عن مخالفة ذلك 295
- الفرع الأول : حالات تحديد الأسعار في القانون الجزائري 295
- الفرع الثاني : الجزاءات المترتبة عن مخالفة إجراءات تحديد الأسعار 299
- القسم الثاني 305
- الجوانب الضبطية في قانون المنافسة الجزائري 305
- الباب الأول : النظام العام الاقتصادي كضابط للحرية التنافسية 305
- الفصل الأول : الإطار النظري لفكرة النظام العام الاقتصادي 309
- المبحث الأول : تأصيل فكرة النظام العام الاقتصادي كمحدد لحرية التنافس 311
- المطلب الأول : نسبية وجود نظام عام اقتصادي. أسباب ذلك 312
- الفرع الأول : النظام العام الاقتصادي. لماذا ؟ 312
- الفرع الثاني : الأساس الفلسفي لفكرة النظام العام الاقتصادي 5
- المطلب الثاني : محاولات التحديد القانوني لفكرة النظام العام الاقتصادي 320
- المبحث الثاني : النظام العام الاقتصادي بين البعدين الشرعي والقانوني 326
- المطلب الأول : موقف الشريعة الإسلامية من فكرة النظام العام الاقتصادي 327
- الفرع الأول : مضمون فكرة النظام العام الإسلامي 327
- الفرع الثاني : أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين الإسلامي والوضعي 331

- المطلب الثاني : تمييز النظام العام الاقتصادي عن بعض الأنظمة المشابهة
334
- الفرع الأول : النظام العام الاقتصادي وفكرة المصلحة العامة 334
- الفرع الثاني : النظام العام الاقتصادي والقواعد الآمرة والناهية 339
- الفصل الثاني : حدود النظمية لقواعد المنافسة في إطار العلاقات التعاقدية 343
- المبحث الأول : إشكالية التعايش أو التصادم بين قواعد المنافسة وقانون العقود 344
- المطلب الأول : التأثير المتبادل بين قانوني المنافسة والعقود 345
- الفرع الأول : تأثير قواعد المنافسة على الحرية التعاقدية 346
- الفرع الثاني : استيعاب قواعد المنافسة من طرف قانون العقود 349
- المطلب الثاني : صمود القانونين في مواجهة بعضهما البعض (أسبابه) ... 352
- المبحث الثاني : فكرة النظام العام الاقتصادي كنقطة تقاطع بين قواعد المنافسة والحرية التعاقدية 355
- المطلب الأول : العقد جزء لا يتجزأ من النظام العام الاقتصادي 355
- المطلب الثاني : قواعد المنافسة كآلية لتحقيق التوازن بين مصالح المتعاقدين والنظام العام الاقتصادي : 361
- الفرع الأول : قواعد المنافسة داخل وخارج الأمر المتعلق بالمنافسة 363
- الفرع الثاني : التناسب بين درجتي الحرية والضبط في العلاقات التعاقدية التنافسية : 368
- الباب الثاني : أي نظام عام اقتصادي تنافسي للجزائر بالنسبة للغد؟ 377

الفصل الأول : الاتجاهات الحالية للنظام العام التنافسي في الجزائر	381
المبحث الأول : الآليات القانونية والمؤسسية المتوفرة لرعاية هذا النظام	381
المطلب الأول : آليات التدخل على المستوى الإداري.....	382
الفرع الأول : دور مجلس المنافسة الضبطي.....	383
الفرع الثاني : هيئات الضبط القطاعية.....	389
المطلب الثاني : وسائل الضبط القضائي.....	393
الفرع الأول : التطبيق القضائي لقواعد المنافسة من طرف الجهات العادية.....	396
الفرع الثاني : التطبيق القضائي لقواعد المنافسة من طرف الجهة الجنائية.	398
الفرع الثالث : تطبيق قواعد المنافسة من طرف الجهة القضائية الإدارية....	399
المبحث الثاني : حماية المستهلك كأهم مظاهر النظام العام الاقتصادي في العصر الحديث.....	402
المطلب الأول : مظاهر وآليات الحماية القانونية للمستهلك حاليا.....	404
المطلب الثاني : المنازعات الاستهلاكية وطرق التسوية.....	409
الفصل الثاني : الموازنة التنافسية وأهم تحديات النظام العام الاقتصادي الحالي.....	417
المبحث الأول : الدولة بين المهمتين التنافسية والضبطية.....	417
المطلب الأول : تطبيق قواعد المنافسة في المجال العمومي: المواجهة على الطريق العمومي.....	418
المطلب الثاني : استبعاد بعض المرافق العامة من الخضوع لقانون المنافسة (مداه ومبرراته).....	423

- المبحث الثاني : الحماية القانونية للمنافسة في مجال الصفقات العمومية :
المواجهة على الطريق القضائي.....430
- المطلب الأول : طرق التسوية المتاحة أمام المتنازعين في صفقات الدولة 432
- الفرع الأول : حدود التمييز بين الدعوى القضائية واللجوء إلى
مجلس المنافسة.....432
- الفرع الثاني : إشكالية الاختصاص القضائي في مجال
منازعات الصفقات العمومية.....435
- المطلب الثاني : حدود التمييز بين دعوى القضاء الشامل ودعوى
الإلغاء في منازعات صفقات الدولة.....441
- الفرع الأول : نطاق تدخل قاضي الموضوع في منازعات
الصفقات العمومية.....441
- الفرع الثاني : رقابة قاضي الإلغاء على القرارات الممهدة لإبرام
الصفقات العمومية.....444
- المطلب الثالث : الرقابة على إبرام الصفقات في إطار القضاء الاستعجالي.
.....451
- الفرع الأول : لماذا قضاء الاستعجال ؟.....451
- الفرع الثاني : سلطات القاضي الإداري الاستعجالي في مواد
الصفقات453
- المبحث الثاني : وجهات نظر باحث في أولويات سبل إصلاح المنظومة التنافسية
الجزائرية.....460
- المطلب الأول : تحديث وتكييف الإطار العام التنافسي مع النسق العام
الدولي.....461
- المطلب الثاني : الموازنة بين حريتي المنافسة والتعاقد في مجال
الصفقات العمومية.....468
- المطلب الثالث : تفعيل مجلس المنافسة والتحديد الدقيق لدوره كهيئة
إدارية شبه قضائية مستقلة.....475
- الخاتمة481

491	قائمة المصادر والمراجع
525.....	ملحق
527	الفهرس